دور قطاع التأمين في توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي
–عرض تجربة الإمارات العربية المتحدة–

أ. هامل دليلة
طالبة دكتوراه بجامعة فرحات عباس –سطيف–
h.ecoalg@gmail.com

ملخص:

نتيجة الانهيارات الحادّة في أسعار الطاقة أصبح لزاما على الدول الريعية وفي مقدمتها النفطية انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي، لمعالجة الاختلالات في هياكلها الاقتصادية والمؤسّساتية والناتجة عن اعتمدها للمصدر الوحيد للدخل.

لهذا سعت العديد من الدول إلى تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبّني مجموعة من السياسات الاقتصادية التنويعية، بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات.

وتحقيقا لسياسة التنويع الاقتصادي بالإمارات العربية المتحدة، قامت الدولة بدعم برامج الاستثمار في كافة القطاعات منها قطاع التأمين، فأصبحت الرائدة في هذا المجال على مستوى جميع الدول العربية ومنافسة لكبريات الشركات الدولية وهذا من خلال توفير البيئة المناسبة والمشجعة لممارسة نشاطها، وبمراجعتها الشاملة لمنظومة القوانين والتشريعات المنظمة لهذا القطاع والإجراءات التنفيذية لها وهذا وفقا لأفضل الممارسات الدولية.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، قطاع التأمين، تجربة الإمارات العربية لمتحدة.

Abstract:

As a result of the sharp collapse in energy prices, it has become imperative for the rentier states ,pursue economic diversification policy to address imbalances in economic and institutional structures, resulting from the adopted by the sole source of income.

For this many countries have sought to apply the economic diversification strategy and make it a success through the adoption a set of economic policies ،in order to restructure the economy and raise the level of the contribution of alternative economic sectors in the gross domestic product and improve the efficiency and effectiveness of these sectors.

In order to achieve the policy of economic diversification of the United Arab Emirates, the State has supported investment programs in all sectors, including the insurance sector became the leader in this field at the level of all the Arab countries and become a competitor to major international companies, and this through the provision of appropriate and encouraging environment for the exercise of its activity, and as a result of a review of the overall state of the system of laws and legislation to this sector, and its operational procedures according to international best practices .

Key words: Economic diversification, Insurance sector, The United Arab Emirates experience.

مقدمة:

يُعدّ قطاع التأمين من أهّم القطاعات الاقتصادية، تندرج مؤسساته ضمن المؤسسات المالية التعاقدية؛ حيث تُقدّم الخدمات التأمينية لعملائها في شكل عقود معاوضة من جهة، واستثمار الأقساط المُكتسبة من أجل الوفاء بالتزاماتها من جهة أخرى؛ إضافة للخدمات التمويلية في

الاقتصاد من خلال تكوين رؤوس الأموال وإعادة بناء رأس المال المستثمر المنتج وكذلك تشجيع الائتمان، كما يُسهم في توفير خدمات معنوية بتوفيره للبيئة المشجعة للاستثمار، كالشعور بالأمان والاستقرار وهذا بالنسبة للأفراد والمؤسسات.

لهذا سعت دولة الإمارات إلى الاستثمار في هذا القطاع لأجل تنويع مصادر الدخل، خاصّة وأن يمَيز اقتصادها بأنه اقتصاد ريعي؛ حيث يشكّل النفط ومشتقاته أكبر نسبة لإيرادات الدولة من أجل تغطية مصاريف الإنفاق العام الجاري والإنمائي المتزايد، هذا ما مكّن الدولة من الاستفادة نتيجة ارتفاع أسعاره في الأسواق الدولية وهذا للإنفاق المباشر على المشاريع الإنتاجية والخدمية ومشاريع البنية التحتية، الأمر الذي أدى رفع معدلات النمو الاقتصادي الكلي والقطاعي منها قطاع التأمين؛ إضافة إلى عوامل أخرى أسهمت في تطوير هذا الأخير أهمها المراجعة الشاملة لمنظومة القرانين التي تنظمه، فأصبحت بذلك الرائدة على مستوى الدول العربية ومنافسة لكبريات الشركات العالمية.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة قطاع التأمين في توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة؟

تتدرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم الآليات التي طبقتها دولة الإمارات العربية المتحدة لتنويع اقتصادها؟ وما مدى نجاحها؟؛

- ما مدى تطور المؤشرات الأدائية لقطاع التأمين في دولة الإمارات؟؛
- ما مدى مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الإماراتي؟ وما هي عوامل تطوره ونجاحه؟.

- **أهمية وأهداف الدراسة:** تتمثل أهمية الدراسة في إبراز الدور الهام الذي تقوم به مؤسسات التأمين في دعم استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال تجميع رؤوس الأموال واستثمارها في مشاريع التنمية، تسهيل عملية الحصول على الائتمان، تخفيض نسبة التضخم كما يعتبر مصدر للعملة الصعبة؛ بالإضافة إلى وظائف أخرى من شأنها زيادة دخل الاقتصاد الوطني وفي هذا الإطار تهدف الدراسة إلى:
  - عرض تجربة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات؛
  - التعّرف على الدور الهام لقطاع التأمين في الاقتصاد الإماراتي، مع استشراف مستقبله وعرض عوامل تطوره.
- **منهج البحث:** تماشيا مع متطلبات البحث، تم اِعتماد المنهج **الوصفي التحليلي**، من خلال جمع مختلف المعلومات والبيانات المرتبطة بالموضوع، ومحاولة تحليلها ومناقشتها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، بالإضافة إلى الاعتماد على **المنهج الإحصائي** من خلال التطرق لأهم المؤشرات الاقتصادية والأدائية لمختلف القطاعات في الدولة.

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة بالبحث نتطرق إلى المحورين الأساسيين التاليين:

1. التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة؛

2. مساهمة قطاع التأمين في سياسة التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

1. التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

1.1. مفهوم التنويع الاقتصادي:

يقصد بالتنويع الاقتصادي: "عملية تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بميلٍ خلّص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية كانت أم استخراجية)"، كما يعني أنّه: " عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات، حيث يعد التنويع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج"[1].

كما يقصد بالتنويع الاقتصادي بأنه: "العملية التي تتضمن خروج الاقتصاد من حالة الانحسار في مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات، وذلك

[1] جوآوف إسكندروف ستبانوف، **" البلدان النامية وقضاياها الملحة"**، دار التقدم، موسكو، 1978، ص 221.

بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع، توفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية، وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات (الفروع والنشاطات) الإنتاجية، بما يؤدّي إلى توفير حد أدنى من التماسك والتكامل بينها، لا يكون الاقتصاد بها مرتبط بالخارج أكثر من الداخل، وتعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الاستمرار والتجدّد مستقبلا"[1].

2.1 أهداف التنويع الاقتصادي:

إن حتمية التنويع في الاقتصادات النفطية تهدف إلى ما يلي[2]:

- ✓ إحداث تحوّلات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات؛
- ✓ تطوير منتجات أخرى كمصادر للدخل من غير المحروقات باعتبار هذه الأخيرة مورد غير متجدد وأسعاره تخضع لتقلبات؛
- ✓ رفع القدرة التفاوضية للدولة في سياستها التجارية الخارجية؛
- ✓ دعم القطاعات غير النفطية وذلك لإيجاد اقتصاديات تنافسية، تحقق الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات.

[1] سليمة طبايبية، "**التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**"، بحث مقدم في مؤتمر "**التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،7-8/04/ 2008، ص 6.

[2] ناجي بن حسين،" **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 77.

3.1. ميكانيزمات التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات:

ويقصد بها الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي، وهي تختلف من اقتصاد لآخر، وذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية ومستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي؛ إضافة لطبيعة الظروف والتحولات الداخلية والدولية، ومن بين الآليات التي تبنتها دولة الإمارات ما يلي:

1.3.1. إعادة الاعتبار لـ "الدولة التنموية": تعُتبر الدولة تنموية إذا كانت تستطيع إطلاق عملية تنمية متواصلة، ليس فقط من خلال معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي وانطلاقا من ذلك تؤكد الدور الهاموالمحفّز للدولة التنموية، الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية، وهناك العديد من الأمثلة، والأدلة الإحصائية، التي توضح أهمية دور ما يسمى بـ"الدولةالمحفّزة في إحداث تغيرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية، في ظل استراتيجية استثمارية واعية تهدف إلى تحقيق تحول نوعي في البنية الاقتصادية والتركيبة القطاعية للاقتصاد (تنويع الاقتصاد)، الأمر الذي ينتج عنه معدلات استثنائية للنمو في الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة في الصناعة التحويلية وفي حجم الصادرات الإجمالية[1].

وهذا ما تمكنت من تحقيقه دولة الإمارات حسب ما هو موضّح في الجدول الموالي:

[1] عبد الجابر تيم وآخرون، "**مستقبل التنمية في الوطن العربي**"، دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع، الكويت، 1997، ص59.

الجدول (01): إحصائيات التجارة الخارجية لدولة الإمارات 2010 – 2014

الوحدة: مليار درهم إماراتي

نوع التجارة	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات غير النفطية	37.9	55.1	74.7	86	63.3
إعادة التصدير	89.8	110.2	107	122.5	121.4
القيمة المضافة في الصناعة التحويلية	–	–	%9	–	–
الناتج المحلي الإجمالي	%12.8	%21.8	%7.1	%3.7	%3.2

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- المركز الوطني للإحصاء، "**تقرير تحليلي إحصاءات التجارة الخارجية**" 2014 لدولة الإمارات.
- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، الإحصاءات الاقتصادية.

من خلال الجدول السابق يتضح أن: دولة الإمارات اهتمت بزيادة حجم الصادرات الغير نفطية لأنها تعتبر مؤشرا على قدرة الاقتصاد الوطني للوصول إلى الأسواق الخارجية؛ حيث ارتفعت بنسبة**227%** ما بين **2010–2013)** لتبلغ قيمتها **86** مليار درهم، ثم انخفضت في سنة **2014** بنسبة **26.4%** وهذا بسبب انخفاض قيمة الصادرات من اللؤلؤ والأحجار والكريمة، وتتنوع صادرات الدولة بين المعادن واللدائن والمطاط ومصنوعاتهما والمنتجات الغذائية ما يعني تنوع السلع الوطنية وقدرتها التنافسية للوصول إلى الأسواق الخارجية، وكذلك الحال بالنسبة للمعاد تصديره حيث ارتفع حجمه بنسبة **136.4%** ما بين **2010–2013** لتبلغ

قيمته **122.5** مليار درهم ثّم انخفض بنسبة **0.9%** بسبب انخفاض قيمة المعاد تصديره من الآلات وأجهزة التسجيل للصوت والصورة هذا ما جعل الناتج المحلي الإجمالي يرتفع من سنة لأخرى وبمعدل يقدر بـ **.9.7%**

2.3.1. الشراكة الفّعالة بين القطاع العام والخاص: إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة، التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وتحديد أدوار كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية، يعدّ من أهم الآليات في عملية التنويع الاقتصادي، نتيجة التفاعل الإيجابي بين القطاعين، ويتم هذا في مجالات ونشاطات متنوعة كأنشطة البحوث والتطوير؛ حيثُ يسهم في ارتفاع العائد التنموي الديناميكي لهذه التفاعلات خارج نطاق عمليات الأسواق، إذ أن علاقات الترابط والتشابك بين فروع النشاط الاقتصادي في المراحل الأولى للنمو، تنشأ عادة بين الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة وما بين مختلف القطاعات الاقتصادية وليس فقط داخل الأسواق، الأمر الذي يؤدي إلى تقوية الروابط بين المكونات الاقتصادية التقنية والمؤسسية، التي تصل بين مختلف أجزاء الاقتصاد القومي[1].

كما أن القطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو إلا إذا كان إلى جانبه قطاع عام قوي ولهذا يجب:

[1] لطفي الطنطاوي، "**الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية**"، إطار عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "**برنامج الأمم المتحدة للبيئة**"، منطقة الأقطار المصدرة للبترول، ص 8.

• **إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي:** وذلك بالاعتماد على الأسلوب العلمي في وضع الخطط والبرامج، وفي إدارة مؤسسات الدولة وتوابعها؛ حيث يعتبر التخطيط أحد أشكال ممارسة الدولة للسيادة الوطنية، وهو ضروري لأنّ التنمية بطبيعتها عمل إداري ووجود ترابط عضوي ووظيفي بين القطاعات الاقتصادية لا يأتي إلا كنتيجة تخطيط مُسبق.

من جانب آخر يعد دور القطاع العام الأساس؛ بحيث يقود عملية التنمية أو يتولى توجيهها ومتابعتها وذلك من خلال إقامة البنية الأساسية، سواء غير المادية كالتعليم و التدريب لأجل تطوير الموارد البشرية، التي تعتبر أساس التنمية الاقتصادية وإقامة نظام قانوني-تشريعي -جديد، واقتراح سياسات فعالة في مجالات عديدة بالإضافة؛ إلى إعادة بناء البنية الأساسية المادية والتي تشمل إقامة نظم جديدة للاتصالات والمواصلات وما يرتبط بها من طرق، جسور، المطارات، وتوفير إمدادات كافية كالماء، الكهرباء...[1]

هذا ما سعت إليه دولة الإمارات وحققت فيه قفزة نوعية ويمكن إبراز ذلك من خلال الجدول الموالي:

[1] سليمة طبايبية، "**مرجع سابق**"، ص 16.

الجدول (02): المؤشرات الاجتماعية والطاقوية والبيئية لدولة الإمارات لعام 2014 مع استشراف 2021

المجالات	المؤشر	التعريف بالمؤشر	النتائج	استشراف 2021
التعليم والتدريب	نسبة التخرج في المرحلة الثانوية	عدد الطلاب المتخرجين من الثانوي بالنسبة لعدد السكان	86.16% (2014)	%90
	مؤشر امتحانPISA	يقيس مدى توفر المعرفة والمهارات العملية في القراءة والرياضيات والعلوم لطلاب 15 سنة والتي تؤهلهم للمشاركة في المجتمع، ويعد امتحان (PISA) الرسالة التعليمية الدولية الوحيدة التي تقيس المعرفة والمهارات لمن هم في سن 15 سنة	المرتبة 46 من إجمالي 65 تقرير (2012)	من أفضل 20 دولة
	نسبة المدارس بقيادة مدرسية عالية الفعالية		26% (2013)	%100
الاتصالات والمواصلات	مؤشر الجاهزية الشبكية لقطاع الاتصالات	مؤشر مركب يقيس مدى جاهزية الدولة لاستغلال الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز التنافسية.	المرتبة 23 تقرير 2015	من أفضل 10 دول عالميا
	مؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي	مؤشر يقيس المستوى العام للبنية التحتية في مطارات الدولة ومدى توافقها مع المعايير الدولية	المرتبة 2 تقرير 2015	الأولى عالمياً
	مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ	مؤشر يقيس المستوى العام للبنية التحتية لموانئ الدولة ومدى توافقها مع المعايير الدولية	المرتبة 3 تقرير 2015	الأولى عالمياً
	مؤشر الخدمات الإلكترونية	مؤشر مركب يقيس مدى تطور الخدمات الحكومية الإلكترونية (الذكية) من حيث الوفرة والجودة وتنوع القنوات ومدى استخدام الجمهور لهذه الخدمات	المرتبة 12 تقرير 2014	الأولى عالمياً
الماء والكهرباء	مؤشر البنية التحتية وخطوط الكهرباء	مؤشر مركب يقيس مستوى البنية التحتية للنقل والكهرباء والاتصالات	المرتبة 4 تقرير2015	الأولى عالمياً

	مؤشر ندرة المياه	مؤشر يقيس نسبة الاستخدام الإجمالي للمياه العذبة من إجمالي موارد المياه المتجددة المتوفرة في الدولة، مع مراعاة أن النتائج يتم معادلتها من خلال وزن محدد يتم تحديده ليعكس استخدام المياه المحلاة ومياه الصرف الصحي المعالجة	درجة 7.9 (2014)	درجة 4.0

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

– المركز الوطني للإحصاء، "**تقرير تحليلي (إحصاءات اجتماعية، إحصاءات الطاقة، إحصاءات البيئة)** 2014 لدولة الإمارات، 2015 على الموقع: http:// www.uaestatistics.gov.ae/

– رؤية الإمارات 2021، "**جدول المؤشرات الوطنية**" على الرابط:
http://www.vision2021.ae/ar/national-priority-areas/national-priority-indicators-table

دعم ومساندة القطاع الخاص : يتّم دعم القطاع الخاص من خلال[1]:

✓ دعم وتعزيز التوجه نحو التخصيص لجميع الأنشطة الاقتصادية، خاصّة قطاَعْي الخدمات والصناعات الأساسية؛

✓ السعي نحو تبسيط وتيسير إجراءات استخراج التراخيص الخاصة بإنشاء الشركات والعمل على توحيد الجهات المختصة بإصدارها تسهيلا للجهد وتوفيرا للوقت والمال؛

✓ تطوير وتكييف التشريعات الاقتصادية والتجارية لمواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية وفقا لتوجهات منظمة التجارة العالمية؛

✓ وضع آليات وحوافز الدعم وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية؛ بحيث لا يشكل عبئا على الاقتصاد الوطني وفي الوقت نفسه لا تتعارض مع الالتزامات العالمية خاصة اتفاقيات التجارة العالمية؛

✓ تعزيز التعاون والتنسيق بين القطاع العام والخاص، عند وضع خطط التنمية، ومناقشتها وتشجيع القطاع الخاص عند اتخاذ القرارات الاقتصادية ذات الأثر المباشر عليه؛

[1] سليمة طبايبية، "**مرجع سابق**"، ص 17.

✓ العمل على تنمية الوعي بأهمية العمل الخاص والمشروعات الصغيرة، وتشجيع المواطنين على دخول هذه المجالات؛

✓ المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات القطاع الخاص، من خلال تعاون القطاعين العام والخاص في التدريب، التأهيل، البحث والتطوير؛

✓ أن يعمل القطاع الخاص على مواكبة المستجدات، التي يشهدها العالم خاصة في مجال تقنية المعلومات وفي مختلف القطاعات الاقتصادية ليتمكن من الإبداع والصمود أمام المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية، الإقليمية والدولية.

وقد قامت دولة الإمارات بالعديد من الإصلاحات لدعم القطاع الخاص وإنجاح تجربة التنويع، ويمكن إبراز ذلك من خلال المؤشرات التي حقّقتها، وما تطمح لتحقيقه بعد **5** سنوات كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (03): مؤشرات دعم القطاع الخاص بدولة الإمارات

المؤشر	التعريف بالمؤشر	النتائج	المرتبة
مؤشر سهولة ممارسة الأعمال	مؤشر مركب يقيس الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال ضمن (11) محور: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تصفية النشاط التجاري، قوانين سوق العمل.	المرتبة 31 تقرير (2016	الأولى عالمياً
نسبة العاملين في القطاع الخاص	مؤشر يقيس نسبة المواطنين العاملين في القطاع الخاص من إجمالي العاملين في القطاع الخاص .	**1%** 2014	**%5**
مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في	مؤشر يقيس نسبة الناتج المحلي الإجمالي التي تم إنتاجها من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة	**%60** (2011	**%70**

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي			
نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر يقيس إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير (في القطاع الحكومي، والأكاديمي، والقطاع الخاص) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**0.5%** (2012)	**1.5%**

المصدر: رؤية الإمارات 2021، "**مرجع سابق**".

3.3.1. الاستثمار الأجنبي المباشر: تعدّ الاستثمارات من العناصر الديناميكية الأساسية في التنمية الاقتصادية، وعاملا مهما في خلق الطاقات الإنتاجية وتوسيعها وزيادة مقدار الدخل ومصادره وارتفاع مستوى الاستخدام، وبالتالي تعمل على توسيع حجم الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد الوطني؛ بالإضافة إلى الاستفادة من الُوفرات الخارجية الناشئة عن اتساع السوق والترابط الأفقي والعمودي بين الفعاليات الاقتصادية، كما تُوجّه الاستثمارات لتأمين حاجة القطاعات الاقتصادية من المنتجات السلعية والخدمية بينيا، الأمر الذي يكرس حالة التشابك الاقتصادي، كما تعتبر حركة الاستثمارات مؤشرا من مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي؛ إضافة لمساهمة الاستثمارات المباشرة في توفير الخبرات الإدارية، التقنية العالية، زيادة الصادرات والإنتاج وتنويعها.

والعملية الاستثمارية لا تقاس بالمستويات الكمية فقط، بل تتطلب توفر المناخ الاستثماري والبيئة الملائمة لإنجاحها واستمرارها[1].

وقد اهتّمت دولة الإمارات بتوسيع الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير البيئة الملائمة والداعمة لممارسة نشاطها؛ حيث بلغ إجمالي قيمة

[1] خالد تحسين علي وآخرون، "**الزراعة والصناعة والعمل المربي المشترك**"، دار الشباب للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 1988، ص154.

الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من **613** مليار درهم إماراتي[1]، في حين قُدرت نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي **2.66%** حسب تقرير نشرته الأمم المتحدة للتجارة سنة **2014** وتهدف الدولة إلى رفع هذه النسبة إلى **5%** مع مطلع سنة **2021**[2].

4.3.1. الصناعات الصغيرة والمتوسطة: أدّت التحولات والتطورات التي أفرزها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، إلى انعكاسات على القطاع الصناعي؛ حيث أوجدت أمامه فرص هائلة لتسويق منتجاته عبر الحدود، وقد جاءت هذه التطورات تزامنا مع التطور المعلوماتي والتقني، الأمر الذي أدّى إلى رفع إمكانيات الإنتاج وتنوعها في مختلف مراكز التصنيع العالمية ؛حيث انتقل الاهتمام من اقتصاديات وفورات الحجم الكبير إلى اقتصاديات التكنولوجيا المتقدمة وأساليب توزيع عمليات الإنتاج، كما قلّ الاهتمام بالميزة النسبية التقليدية التي كانت تبُنى على أساسها المصانع الكبيرة، وانعكس ذلك على زيادة الأهمية الكبيرة للمصانع الصغيرة والمتوسطة في هيكل الإنتاج الصناعي، ما أعطاها بعداً تنموياً محلياً متعدّد الجوانب على اعتبار أنّها:

- ✓ تقوم بدور كبير في تجهيز المنشآت الكبيرة بالمواد نصف المصنعة وتقدم إليها الخدمات الصناعية كأعمال الصيانة، كما يمكن لها تنويع منتجات الصناعة الكبيرة والاستفادة من نتائج نشاطها؛

[1] المركز الوطني للإحصاء، "**تقرير تحليلي إحصاءات الاستثمار الأجنبي 2012 لدولة الإمارات**"، 2015.

[2] رؤية الإمارات 2021، "**جدول المؤشرات الوطنية**" على الرابط:
http://www.vision2021.ae/ar/national-priority-areas/national-priority-indicators-table

✓تُسهم هذه الصناعات في الوصول بالاستثمار إلى كافة المناطق والمواقع؛

✓ تساعد على تكثيف الارتباطات التقنية فيما بين النشاطات الإنتاجية المختلفة؛

✓تُسهم في زيادة التنويع الإنتاجي، وبالتالي توفير مختلف السلع المعروضة للاستيراد والمطلوبة محليا حسب حجم الأسواق المحلية؛ إضافة إلى دورها في تقليل التركيز الإنتاجي وتعزيز الروابط الأمامية والخلفية بين الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ضمن الإطار الاقتصادي وتعمل على ترقية الصادرات وبالتالي حصيلة النقد الأجنبي.

✓ تعمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة على تجهيز الأسواق بالسلع المحلية، عن طريق السكان المحليين بالاعتماد على التجهيزات أو الموارد الوطنية، وبذلك تشبع هذه السلع حاجات مختلف الفئات الاجتماعية وتتوافق مع مستويات الدخول الحقيقية وهذا لأجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتطوير القدرات الوطنية على اتخاذ القرار الاقتصادي المستقل[1].

من هذا المنطلق أبدت دولة الإمارات اهتماما واسعا بهذا المؤسسات؛ حيث نسبة مساهمتها في الناتج المحلي غير النفطي **60%** حسب تقرير الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، مع استشراف الدولة لتحقيق نسبة **70%** مع حلول سنة **2021**[2].

4.1. أهم المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات واستشراف مؤشرات

[1] محمود عبد الفيضل، "**العرب والتجربة الآسياوية والدروس المستفادة**"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 200، ص 224–226.

[2] رؤية الإمارات 2021، "**مرجع سابق**".

:2021

للوقوف على مدى نجاح الآليات التي اعتمدتها دولة الإمارات العربية المتحدة في تطبيقها لسياسة التنويع الاقتصادي نستعرض نتائج أهّم المؤشرات الاقتصادية المحققة مع استشراف تطّوراتها بعد خمس سنوات وفق جدوال الملحق رقم (01).

2. مساهمة قطاع التأمين في سياسة التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة:

1.2.الهيكل التنظيمي لسوق التأمين الإماراتي:

يتكون سوق التأمين الإماراتي من المؤسسات التالية[1]:

- **هيئة التأمين:** وهي الهيئة العليا للإشراف والرقابة على شركات التأمين والأنشطة المرتبطة بالتأمين، أسست بموجب القانون الاتحادي رقم **(6)** لسنة **2007**، من أجل توفير البيئة المناسبة لتطوير دور صناعة التأمين في ضمان الحماية من المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص والممتلكات والمسؤوليات، وهذا بهدف حماية الاقتصاد وتجميع الادخارات وتنميتها واستثمارها لدعم التنمية الاقتصادية في الدولة وتشجيع المنافسة العادلة والفعالة وتوفير أفضل الخدمات التأمينية بأسعار مناسبة بالإضافة؛ إلى العمل على توطين الوظائف في سوق التأمين بالدولة.
- **جمعية الإمارات للتأمين:** أشهرت الجمعية بموجب القرار الوزاري رقم **(62)** لسنة **1988** الصَادر بتاريخ **1988/09/27**، وتضم في

[1] هيئة التأمين، "**التقرير الإحصائي السنوي لنشاط التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة**"، 2014، ص ص 5، 6.

عضويتها جميع شركات التأمين العاملة بالدولة، تهدف إلى تنمية وتدعيم التعاون بين شركات ووكلاء التأمين الأعضاء ودراسة احتياجات سوق التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار سياسة وزارة الاقتصاد.

➢ **شركات التأمين والأنشطة المرتبطة بالتأمين:**

بلغ عدد المقيدين بالسجلات المختصة حتى نهاية **2014** ما يلي:

- **شركات التأمين:** بلغ عدد الشركات في سوق التأمين بدولة الإمارات **(60)** شركة، منها **(34)** شركة تأمين وطنية من بينها **(11)** شركة تمارس نشاط التأمين التكافلي و **(26)** شركة تأمين أجنبية موزعة كما يلي:

الجدول (03): توزيع شركات التأمين الإماراتية حسب الفروع

نشاط الشركة	عدد الشركات	
	الوطنية	الأجنبية
جميع فروع التأمين	11	2
تأمين الممتلكات والمسؤوليات	20	17
التامين على الحياة	2	8
تأمين ائتمان الصادرات	1	/

- **وكلاء التأمين:** بلغ عددهم **(21)** وكيل.

- **وسطاء التأمين: (164)** وسيط، منهم **(159)** وسيط وطني، **(5)** وسطاء أجانب.
- **استشاري التأمين: (22)** استشاري.
- **خبراء الكشف وتقدير الأضرار: (72)** خبير
- **خبراء رياضيات التأمين: (43)** خبير.
- **شركات تعويضات التأمين الصحي: (22)** شركة.

2.2. المؤشرات المالية لسوق التأمين الإماراتي:

تضاعف حجم الصناعة التأمينية في الدول العربية ثلاث مرات ما بين **2006-2013** حيث؛ بلغ حجم أقساط التأمين المكتتبة في الدول العربية **23** مليار دولار أي ما يمثل **0.4%** من حجم الأقساط العالمية والتي بلغت **4.7** تريليون دولار في حين قَدرت الحصة السوقية لدولتي السعودية والإمارات ما نسبته **47%** من حجم الأقساط المكتتبة في السوق التأمينية العربية، وبمعدل نمو سنوي يقدر بـ **11%** بالنسبة لدولة الإمارات[1].

ويمكن توضيح تطور حجم الأقساط من خلال الجداول التالية:

الجدول (04): تطّور الأقساط المكتتبة في شركات التأمين بدولة الإمارات من 2011-2014

الوحدة: بالألف درهم

[1] مصطفى عبد العظيم، "**11% معدل النمو السنوي في قطاع التأمين الإماراتي**"، مجلة الاتحاد الصادرة بتاريخ 2015/10/29 على الموقع:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=101942&y=2015

الأقساط	السنوات			
	2011	2012	2013	2014
السنوات	إجمالي الأقساط	نصيب شركات التأمين الوطني من الأقساط		النسبة %
2009	3272.5	1149.2		35.1
2010	4031.9	1376.9		34.2

أقساط التأمينات العامة	19.229.462	20.315.923	22.473.259	24.888.224
أقساط التأمينات على الحياة	4.692.791	5.958.859	7.030.665	8.645.603
إجمالي الأقساط	23.922.253	26.274.782	29.503.924	33.533.827

المصدر: هيئة التأمين، "**التقرير الإحصائي السنوي لنشاط التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة**"، 2014، ص 27.

من خلال الجدول يتّضح أنّ: إجمالي أقساط التأمين بلغ **33.533.827 درهم** سنة **2014** مقارنة بـ**23.922.253 درهم** سنة **2011** وهذا لارتفاع عدد الشركات في سوق التأمين الإماراتي، نتيجة سياسة الدولة بتوفر البيئة القانونية المناسبة والمشّجعة لممارسة نشاط التأمين.

2011	4692.9	1399.9	29.8
2012	5958.8	1806.3	30.8
2013	7030.6	1533.1	21.8
2014	8645	1563.4	18.1

الجدول (05): إجمالي الأقساط التأمين على الحياة ونسبة شركات التأمين الإماراتية من الأقساط من 2009– 2014

الوحدة:مليون درهم

المصدر: هيئة التأمين، "**مرجع سابق**"، ص 30.

من خلال الجدول يتضح أن: الدولة اهتّمت بزيادة إجمالي أقساط التأمين على الحياة حيث بلغت الأقساط المكتتبة **8645** مليون درهم سنة **2014** مقارنة بـ **3272.5** مليون درهم سنة **2009**، أي بنسبة ارتفاع تقدر **بـ 265%** لأن ما يمّيز هذه الأقساط أنها طويلة الأجل وبالتالي يمكن تجميع رؤوس أموال ضخمة تُسهم في إنجاز المشاريع الاقتصادية المخطط من طرف الدولة، كما نلاحظ أن نصيب الشركات الأجنبية من الأقساط قُدر حوالي **82% مقابل 18%** للشركات المحلية وذلك سنة **2014** وهذا لخبرة الشركات الأجنبية في هذا المجال.

3.2. استشراف مستقبل قطاع التأمين الإماراتي:

توقعت شركة "ألبن كابتال" أن تحافظ دولة الإمارات على صدارتها لسوق التأمين في مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الخمس المقبلة، مقدرة حصة الدولة من قطاع التأمين الخليجي بنحو **40%**، كما توقعت الشركة أن يصل حجم أقساط التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي إلى **228** مليار درهم منها **62,1** مليار دولار بحلول عام **2020**، ليحقق معدل نمو سنوي يقدر بـ **18,7%** بين

(**2014 _ 2020**)، كما توقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة بمعدل نمو سنوي يقدر بـ **2,3**% بالإضافة؛ إلى نمو عدد السكان بنسبة **2,4**% خلال الفترة نفسها. الأمر الذي يؤدي إلى تحسّين مستويات كثافة وانتشار التأمين ونمو حجم أقساطه[1].

4.2. دور قطاع التأمين في الاقتصاد الإماراتي:

يقوم التأمين بالحفاظ على هدفه الأساسي وهو توفير الحماية للأفراد والممتلكات، كما يعتبر وسيلة للمضاربة بحيث؛ تفرض الدولة رقابة خاصة على شركاته لأجل المحافظة على التزاماتهم اتجاه المؤمن لهم وهذا بتكوين احتياطات متعددة، إضافة لذلك فإن التأمين ينمي الاقتصاد الوطني ويصبح عامل إنتاج بالمحافظة على وسائل الإنتاج الأخرى وبالتالي زيادة المردودية الاقتصادية من خلال[2]:

✓ **تجميع رؤوس أموال وتمويل المشاريع:** تقوم شركات التأمين بتجميع رؤوس الأموال من الاحتياطات الفنية ثم توظفها في شكل (أسهم، سندات، عقارات...)، وهذا للمساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال إقامة مشاريع جديدةتُسهم في رفع مستوى معيشة الأفراد وبالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي؛ حيث بلغ إجمالي الأقساط المُجمّعة لجميع

---

[1] مصطفى عبدالعظيم، "**الإمارات تتصدر سوق التأمين الخليجي حتى العام 2020**"، جريدة الاتحاد الصادرة بتاريخ: 2015/10/24، على االموقع:

http://www.alittihad.ae/details.php?id=97010&y=2015

[2] **راجع:**

- حسنين معوض، "**تنمية مهارات العاملين في شركات التأمين**"، الكويت، 1996، ص ص 30–32.
- هيئة التأمين، "**مرجع سابق**"، ص ص02، 55.

فروع التأمين **33.5** مليار درهم خلال سنة 2014، في حين بلغ حجم الأموال المستثمرة **39** مليار درهم ما نسبته **64.1%** في الأسهم والسندات ونسبة **22.3%** في الودائع.

✓ **التأمين مصدر للعملة الصعبة:** تعتبر بعض البلدان التأمين مصدرا لاستقطاب العملة الصعبة، وذلك يخلق مجالا للمعاملات التجارية والمالية مع الخارج (دفع الأقساط، حركة رؤوس الأموال، تعويض المتضررين...)، وقد يكون رصيد العمليات موجبا أو سالبا حسب السنوات وحسب هيكل قطاع التأمين للبلد المعني، فإذا كان موجبا فهو يؤدي إلى جلب العملة الصعبة والعكس صحيح، وحسب نتائج شركات التأمين الإماراتية فهي في تطور خلال خمس سنوات الماضية؛ حيث بلغت قيمة أرباحها لسنة 2014 بـ1.3 مليار درهم إماراتي.

✓ **التأمين وسيلة ائتمان:** حيث يسهل عملية اكتساب القرض بفضل الضمانات التي يقدمها للموردين وبالتالي يسهم في تكوين الدخل الوطني بإيجاد قيمة مضافة للاقتصاد بفضل تشجيع الاستثمار من خلال الضمان الذي يمنحه، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية في الجدول أعلاه.

✓ **التأمين وميزان المدفوعات:** يمثل التأمين بند من بنود ميزان المدفوعات وبالتحديد في ميزان حركة رؤوس الأموال؛ حيث تسجل فيها أقساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج و كذا تسيير محفظة الأصول المالية لشركات التأمين؛ إضافة للعمليات المرتبطة بالاستثمارات المباشرة التي تقوم بها شركات إعادة التأمين في الخارج؛ حيث يرتبط تأثير التأمين في ميزان المدفوعات برصيد العمليات التأمينية الذي يمثل الفرق

بين الأموال الواردة والأموال الصادرة؛ حيث يتناسب حجم التدفق الطبيعي للأموال إلى الخارج تناسبا عكسيا مع درجة نمو صناعة التأمين المحلية.

✓ **تخفيض نسبة التضخم:** يقوم التأمين بدور هام في الحد من الضغوط التضخمية التي تسببها زيادة كمية النقود المتداولة وهذا من خلال:

– الإقبال على طلب التأمين يؤدي حتما إلى حجز الموال التي كانت ستنفق؛

–يعمل التأمين على تجميع الموارد المالية ليعاد استثمارها في مشاريع منتجة، مما يزيد من حجم السلع والخدمات المعروضة ومنها تحقيق التوازن بين العرض والطلب؛ حيث لم تتجاوز نسبة التضخم في دولة الإمارات **3%** في **2015**.

✓ **زيادة قيمة الدخل الوطني:** لمعرفة أهمية التأمين في الاقتصاد فلا بدّ من معرفة أقساط التأمين للفرد الواحد وعلاقته مع الناتج الوطني الخام، وكلّما كانت العلاقة مهمّة سيكون دليل على تطّور البلدالمعني، ويُسهم التأمين في تكوين الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافةوتُقاس هذه الأخيرة بالفرق ما بين رقم العمال لقطاع التأمين أي مجموع الأقساط الصادرة خلال السنة ومجموع المبالغ المدفوعة إلى الغير.

وهناك عوامل أخرى تؤخذ بعين الاعتبار لتقييم مساهمة التأمين في الدخل الوطني وهي:

***المساهمة الكّمية:**

– دفع مباشر للموارد في الاقتصاد الوطني بفضل دفع مبالغ تأمين للمؤّمن لهم.

– تزويد الاقتصاد الوطني بأموال من خلال تموين مؤسسات خاصة أو

حكومية بالسلع والخدمات.

– توفير رؤوس الأموال لاستثمارها في مشاريع مختلفة.

***عوامل أخرى:** يعمل التأمين على تشجيع مكتتب التأمين على الادخار، الاستثمار، تسهيل منح الائتمان الذي يلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية وتطوير قطاع النقل.

5.2. عوامل تطور قطاع التأمين الإماراتي:

سعت دولة الإمارات إلى تبني استراتيجية لتطوير قطاعها التأميني ورفع نسبة تنافسيته وهذا من خلال[1]:

1.5.2. تطوير القوانين: حيث سعت هيئة التأمين الإماراتية إلى تطوير القوانين واللوائح التي تنظم سوق التأمين بما يتوافق وأفضل القوانين والمعايير الدولية، فتَم إصدار القرار **(25)** والقرار **(26)** لسنة **2014** يتعلق بالتعليمات المالية لشركات التأمين التقليدية وشركات التأمين التكافلي على التوالي، وهذا لتنظيم النشاط المالي والتقني والاستثماري والمحاسبي لهذه الشركات، وبهدف حماية حقوق حملة وثائق التأمين والمساهمين وحماية هذه الشركات من المخاطر التي تتعرض لها

وتتضمن هذه التعليمات المالية سبعة فصول رئيسية: أسس استثمار حقوق حملة الوثائق؛ هامش الملاءة والمبلغ الأدنى للضمان؛ أسس احتساب المخصصات الفنية؛ تحديد موجودات الشركة التي تقابل الالتزامات التأمينية المترتبة عليها؛ تعليمات الشركات التي تلتزم الشركة

[1] هيئة التأمين، **"التقرير السنوي لنشاط قطاع التأمين في الإمارات عام 2014"**، مقال منشور بتاريخ 2015/07/06 على الموقع:
http://www.ia.gov.ae/ar/news/Pages/annual_Report_2014.aspx

بتنظيمها والاحتفاظ بها؛ أسس تنظيم الدفاتر المحاسبية والسجلات وتحديد البيانات الواجب إدراجها؛ السياسات المحاسبية والإجراءات الواجب اتباعها.

وبصدور هذه التعليمات تكون دولة الإمارات هي الأولى على مستوى الشرق الأوسط في تبني أحدث متطلبات الملاءة المالية بما يوافق النموذج الأوروبي؛ حيث تم انتهاج أفضل الممارسات العالمية والتشريعية بما يحقق سهولة التنفيذ من جهة وسهولة الرقابة من جهة أخرى.

2.5.2. الرقابة التنظيمية: حيث تقوم الهيئة العليا للتأمين بتنظيم رقابي وتنظيمي لشركات التأمين والأنشطة المرتبطة بالتأمين على مستوى دولة الإمارات، لضمان تنظيم القطاع والإشراف عليه والتحقق من مدى الالتزام بالتشريعات والتأكد من المراكز التقنية والمالية لشركات التأمين والأنشطة المرتبطة به.

وفي هذا الإطار قامت الهيئة العليا للتأمين لدولة الإمارات بتفتيش لـ **(100)** شركة تأمين وأصحاب الأنشطة المرتبطة به حيث؛ بلغ عدد الشكاوى التي وردت إلى الهيئة من طرف حملة الوثائق والمستفيدين من شركات التامين والأنشطة المرتبطة به (**2276**) شكوى تم حل **(2196)** منها أي ما يقارب نسبة **(96.5%)** كما هو مُبيّن في ما يلي:

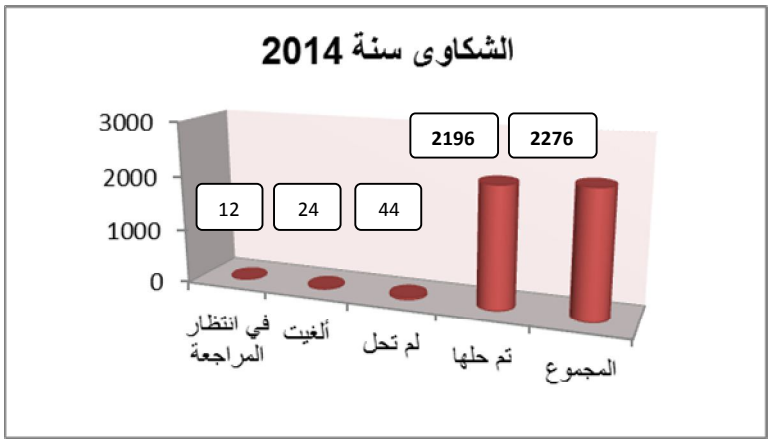

المصدر: هيئة التأمين، "**مرجع سابق**"، ص 10.

3.5.2. نشر الوعي التأميني: حيث تقوم الهيئة العليا للتأمين بتطوير أساليب الوعي التأميني لدى عملائها وباقي الأشخاص بهدف تعزيز تنافسية سوق التأمين المحلية والارتقاء بها وضمان الحماية التأمينية لمختلف الأطراف.

وفي هذا الإطار تم إطلاق حملات توعية في مختلف المراكز التجارية الكبرى وإقامة ندوات تثقيفية؛ إضافة لمشاركتها في مختلف الفعاليات وهذا بهدف تعريف حملة الوثائق وباقي الأشخاص بحقوقهم التأمينية والتزاماتهم المالية والفنية، إلى جانب اعتمادها على مواقع التواصل الاجتماعي الحديثة لنشر رسائل توعية يومية.

4.5.2. تطوير العلاقات الخارجية: حيث سعت دولة الإمارات إلى توسيع شبكة العلاقات الخارجية للهيئة العليا للتأمين في الداخل والخارج من خلال التوقيع على مذكرات التعاون المشتركة والمشاركة في الاجتماعات لرسمية للّجان المشتركة لدولة الإمارات مع بعض دول العالم، وكذلك المشاركة في الاجتماعات الرسمية للهيآت والمنظّمات

المشرفة على قطاع التأمين على المستوى العربي والإسلامي والعالمي بالإضافة؛ إلى المشاركة المؤتمرات والملقيات حول قضايا التأمين عبر دول العالم.

حيث وقعت هيئة العليا للتأمين بدولة الإمارات في سنة **2014** على عدة اتفاقيات خارجية وداخلية مع كل من:

هيئة الرقابة المالية الكورية في مجال التأمين؛ معهد التنافسية الآسيوي **(ACA)** في سنغافورة؛ الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية؛ جامعة حمدان الإلكترونية لتأهيل الموارد البشرية في مجال التأمين، كليات التقنية العليا في مجال التعليم والتدريب وتعزيز الأفكار الإبداعية للطلبة، بلدية دبي في مجال التعاون الإلكتروني.

5.5.2. **توسيع الخدمات الإلكترونية الذكية:** حيث أحدث تطبيق هيئة التأمين المتاح عبر الهواتف الذكية تطورا في مجال تقديم الخدمات وتعدد قنوات التواصل مع العملاء من حملة الوثائق والمستفيدين من الأنشطة المرتبطة بالتأمين، كما أسهم في تبسيط الإجراءات بما يتواكب وتوجيهات الحوكمة.

وفي هذا الإطار نجحت الهيئة العليا في قطاع التأمين بنسبة **100%** في تحقيق التحول الذكي في الخدمات ذات الأولوية والبالغ عددها **12** خدمة، كما تمكنت الهيئة من تحويل **38** خدمة من أصل **47** خدمة تقدم تقليديا إلى خدمات تقدم عبر الهواتف الذكية والأجهزة المحمولة ما جعل قطاع التأمين الإماراتي منافسا لكبرى الشركات العالمية.

ومن بين الخدمات الذكية التي تُقدم: تلقي الشكاوى والاستفسارات التأمينية، تجديد قيود شركات التأمين والأنشطة المرتبطة به، طلبات تعديل بيانات شركات التأمين، الدفع الإلكتروني لرسوم الخدمات، متابعة إجراءات الخدمات المقدمة.

6.5.2. اعتماد التطوير المؤسسي والتدريب: حيث تم ترشيح هيئة التأمين للفوز بجائزة الإمارات للأداء الحكومي، كما تمكنت الهيئة من الحصول على شهادة الاعتماد الدولي "**الإيزو 9001**" لخدمات الترخيص والقيد، كما تعمل الشركة وفق إجراءات معيارية مطبقة على مستوى جميع الإدارات والمكاتب، أما في مجال التدريب فقد نظّمت الهيئة العديد من الدورات والورشات التدريبية للعاملين في قطاع التأمين من خبراء إكتواريين، مراقبين لأعمال التأمين...، وهذا لأجل تأهيل الموارد البشرية المحلية القادرة على التعامل مع متطلبات القطاع على أعلى المستويات[1].

[1] تقرير وكالة أنباء الإمارات، "**هيئة التأمين تسعى إلى تعزيز تنافسية و دور القطاع في الدولة**"، الصادر بتاريخ 2015/11/30 على الموقع:

http://www.ia.gov.ae/ar/news/Pages/Emirates-News-Agency.aspx

الخاتمة:

يعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تعتمد عليها أي دولة في تطبيقها لاستراتيجية التنويع، وهذا من خلال رؤوس الأموال الهامة التي يمكن تجميعها في هذا القطاع والتي من شأنها المساهمة في إقامة مشاريع اقتصادية كبرى تسهم في زيادة الدخل الوطني وبالتالي دعم التنمية الاقتصادية.

وقد تمكّنت دولة الإمارات العربية المتحدة من تحقيق فعالية وكفاءة قطاعها التأميني؛ حيث أصبحت ضمن الأسواق العشرة الأوائل عالميا من حيث نسبة النمو في الأقساط المكتتبة، والمرتبة السادسة من حيث انخفاض نسبة المخاطر وهذا من خلال:

- توفير البيئة المناسبة والمشّجعة على الاستثمار في القطاع، وهذا بالمراجعة الشاملة لمنظومة القوانين والتشريعات المنظمة لهذا القطاع وفق أفضل الممارسات الدولية؛
- العمل على نشر الوعي التأميني وتطوير العلاقات الخارجية لتوسيع الشراكة مع الأطراف الأجنبية التي لها خبرة واسعة في مجال التأمين؛
- توسيع الخدمات الإلكترونية الذكية واعتمادها على التطوير المؤسسي والتدريب على مستوى جميع شركات التأمين.

الملحق (01): أهّم المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات لعام 2014 واستشراف مؤشرات 2021

إسم المؤشر	التعريف به	المصدر	النتائج	استشراف سنة 2021
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	مؤشر يقيس النمو الاقتصادي الحقيقي السنوي في كافة القطاعات باستثناء قطاع النفط ويعتبر من أهم المؤشرات الكلية التي تعكس حال الاقتصاد الوطني وتطورات السوق على سنوات متتالية. ويشمل الناتج المحلي الإجمالي مجموع قيمة الإنتاج السنوي للدولة من السلع والخدمات	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء	**4.84% بيانات أولية (2014)**	**5%**
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	مؤشر يقيس متوسط الدخل الفردي للمواطنين والمقيمين في الدولة، ويشمل الدخل القومي الإجمالي قيمة جميع الخدمات والمنتجات التي تم إنتاجها داخل الدولة (أي الناتج المحلي) فى سنة معينة، بالإضافة إلى صافي إيرادات الدولة من دول أخرى (مثل أرباح الأسهم والفوائد)	البنك الدولي	**المرتبة 3 تقديرات (2014)**	**من أفضل 10 دول**
نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر يقيس النسبة المئوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي علماً بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي: الاستثمارات في دولة ما غير دولة المستثمر بهدف امتلاك قوة إدارية دائمة (10% أو أكثر من أسهم التصويت)، ويتألف من مجموع رأس مال الأسهم العادية، وإعادة استثمار الإيرادات، وغيرها من الاستثمارات طويلة الأجل، والاستثمارات قصيرة الأجل كما هو مدرج في ميزان المدفوعات	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	**2.66% (2014)**	**5%**
مؤشر التنافسية العالمي	مؤشر مركب يقيس القدرة التنافسية لكل دولة من خلال (12) محور يضم كل منها عدداً من المؤشرات الفرعية، تشمل: المؤسسات، البنية التحتية، الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، فعالية السوق، كفاءة سوق العمل، تطور الأسواق المالية، الجاهزية التقنية، حجم السوق، تطور الأعمال والابتكار	المنتدى الاقتصادي العالمي– تقرير التنافسية العالمي	**المرتبة 17 تقرير (2015–2016)**	**من أفضل 10 دول**
نسبة المواطنين العاملين من إجمالي القوى العاملة	مؤشر يقيس نسبة المواطنين الذين يعملون من إجمالي العاملين (المواطنين وغير المواطنين) في الدولة في كافة القطاعات (مؤشر وطني خاص بالدولة).	هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية	**5% (2014)**	**8%**

مؤشر سهولة ممارسة الأعمال	مؤشر مركب يقيس الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال ضمن (11) محور: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تصفية النشاط التجاري، قوانين سوق العمل.	البنك الدولي	**المرتبة 31 تقرير 2016**	**الأولى عالمياً**
نسبة التوطين في القطاع الخاص	مؤشر يقيس نسبة المواطنين العاملين في القطاع الخاص من إجمالي العاملين (المواطنين وغير المواطنين) في القطاع الخاص (مؤشر وطني خاص بالدولة)	وزارة العمل	**1% (2014)**	**%5**
نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	مؤشر يقيس نسبة الناتج المحلي الإجمالي التي تم إنتاجها من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء	**%60 (2011)**	**%70**
المؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية	مؤشر مركب يقيس المواقف الريادية (نظرة المواطنين إلى رجال الأعمال، وتنظيم المشاريع، والأعمال الناشئة)، والأنشطة الريادية (ريادة الأعمال في قطاع التكنولوجيا التي بدأها رواد مثقفون في بيئة أعمال تنافسية)، والطموح الريادي (الجهود التي يبذلها رواد الأعمال لتقديم منتجات وخدمات جديدة وتطوير عمليات الإنتاج واختراق الأسواق الخارجية وزيادة عدد الموظفين وتمويل الأعمال من خلال رأس المال المخاطر (	المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية	**المرتبة 19 تقرير (2016)**	**من أفضل 10 دول**
مؤشر الابتكار العالمي	مؤشر مركّب يقيس أداء الابتكار في الدول عبر مدخلات ومخرجات الابتكار، وتقاس مدخلات الابتكار بناءاً على المؤسسات والقوى العاملة والبنية التحتية وتطور الأسواق وتطور الأعمال التجارية، أما مخرجات الابتكار فتقاس بناءاً على مخرجات المعرفة والتكنولوجيا والإبداع	انسياد	**المرتبة 47 تقرير 2015**	**من أفضل 10 دول**
نسبة "عاملي المعرفة" من إجمالي العاملين في الدولة	مؤشر يقيس نسبة العاملين من أصحاب المهارات العالية والمهن رفيعة المستوى والذين يتم تحديدهم من خلال تصنيف منظمة العمل الدولية للوظائف والمهن ISCO08-، وتضم هذه الوظائف المهن التالية: المشرعون والمدراء ومدراء الأعمال، الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية، الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية (أي المستويات العليا من تصنيف المهن).	وزارة العمل	**22.76% (2014)**	**%40**
نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر يقيس إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير (في القطاع الحكومي، والأكاديمي، والقطاع الخاص) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء	**%0.5 (2012)**	**%1.5**

المصدر: رؤية الإمارات 2021، **مرجع سابق.**

المراجع:

1. خالد تحسين علي وآخرون، "**الزراعة والصناعة والعمل المربي المشترك**"، دار الشباب للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 1988.
2. محمود عبد الفيضل، "**العرب والتجربة الآسياوية والدروس المستفادة**"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2000.
3. مصطفى عبد العظيم، "**11%معدل النمو السنوي في قطاع التأمين الإماراتي**"، مجلة الاتحاد الصادرة بتاريخ 2015/10/29 على الموقع:

http://www.alittihad.ae/details.php?id=97010&y=2015

4. مصطفى عبدالعظيم، "**الإمارات تتصدر سوق التأمين الخليجي حتى العام 2020**"، جريدة الاتحاد الصادرة بتاريخ: 2015/10/24، على االموقع:

http://www.alittihad.ae/details.php?id=101942&y=2015

5. جوآوف إسكندروف ستبانوف، " **البلدان النامية وقضاياها الملحة**"، دار التقدم، موسكو، 1978 .
6. حسنين معوض، " **تنمية مهارات العاملين في شركات التأمين**"، الكويت، 1996.
7. سليمة طبايبية، "**التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**"، بحث مقدم في مؤتمر "**التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7-2008/04/8.

8. عبد الجابر تيم وآخرون، "**مستقبل التنمية في الوطن العربي**"، دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع، الكويت، 1997.
9. لطفي الطنطاوي، "**الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية**"، إطار عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "**برنامج الأمم المتحدة للبيئة**"، منطقة الأقطار المصدرة للبترول.
10. ناجي بن حسين،" **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.
11. تقرير وكالة أنباء الإمارات، هيئة التأمين تسعى إلى تعزيز تنافسية و دور القطاع في الدولة، الصادر بتاريخ 2015/11/30 على الموقع:
http://www.ia.gov.ae/ar/news/Pages/Emirates-News-agency.aspx
12. **المركز الوطني للإحصاء، "تقرير تحليلي إحصاءات الاستثمار الأجنبي 2012 لدولة الإمارات"**، 2015.
13. المركز الوطني للإحصاء، "**تقرير تحليلي (إحصاءات اجتماعية، إحصاءات الطاقة، إحصاءات البيئة، إحصاءات التجارة الخارجية")**" 2014 لدولة الإمارات، 2015، على الموقع:
http:// www.uaestatistics.gov.ae/
رؤية الإمارات 2021، "**جدول المؤشرات الوطنية**" على الرابط:
http://www.vision2021.ae/ar/national-priority-areas/national-priority-indicators-table
14. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، الإحصاءات الاقتصادية .

15. هيئة التأمين، "**التقرير الإحصائي السنوي لنشاط التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة**"، 2014.